تجريد حواشي الحافظ سبط ابن العجمي على كتاب «زاد المعاد»

Abstracting the annotations of Al-Hafiz, Sibt Ibn Al-Ajami on Zaad Al-Maad

بكر بن محمد فضل الله البخاري*

جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، bmbukari@imamu.edu.sa

تاريخ الاستلام: 2021/01/31 تاريخ القبول: 2021/06/29 تاريخ النشر: 2021/09/30

الملخص :

كتابة الحواشي على الكتب من أساليب التأليف، وقد تجرّد فتكون كتبًا مستقلّة، ومن الكتب المهمّة الذائعة الصيت كتاب « زاد المعاد إلى هدي خير العباد ﷺ » للعلّامة ابن قيّم الجوزية، وقد حشَّى عليه الحافظ سبط ابن العجمي، ووقفت على حاشيته على الجزءين الأول والثاني من النسخة الخطيّة التي تملّكها، ويأتي هذا البحث لتجريد هذه الحواشي؛ إحياء لأثر من آثاره، ولتكون مجموعة في موضع واحد لمن أراد الإفادة منها.

وقد بلغ عدد الحواشي (20) حاشية، وغالبها حديثيّة تتعلق ببيان حال حديث أو راوٍ توقّف فيهما العلامة ابن القيّم أو خالفه فيهما، وفيها ما هو إضافة علمية، أو شرح كلمة غريبة أو تنبيه على وهم.

وتتميمًا للفائدة درست الحواشي، ووازنت بينها وبين ما في «زاد المعاد» في ضوء أقوال أهل العلم، وبيّنت رأيي فيها.

الكلمات المفتاحية: حاشية؛ سبط؛ العجمي؛ زاد؛ المعاد.

* **المؤلف المرسل**

Abstract :

One of the authoring styles is to write annotations, and these annotations could be extracted from their origin to be in a separate booklet or paper. one of the important books is "Zad al-Ma'ad" by Ibn Qayyim al-Jawziyyah, the author find the annotations of Sibt Ibn Al-Ajami was written on it, so he collected them in this paper for those who want to observe them. There are (20) annotations, and most of them are in the science of Hadith in which an explanation of a word or an explanation of the authenticity of a hadith or something that was not clear for Ibn al-Qayyim or Ibn Al-Ajmi disagree with Ibn Al-Qaiyym .

The author examined all these annotations, and explained his own opinion.

Keywords : annotations; al-eajami; Al-Maad; zaad .

مقدمة :

الحمد لله حمدًا كثيرًا طيّبًا مباركًا فيه، والصلاة والسلام على النبيّ المختار، وآله وصحبه المجتبين الأخيار، أمّا بعد.

فإنّ كتابة الحواشي على الكتب المؤلّفة من طرق العلماء في تعليق النكات والفوائد، ومن أهم مقاصدها تصحيح الوهَم، واستدراك الفوت، والزيادة بالتفصيل أو التقييد، ثمَّ لربما جُرِّدت تلك الحواشي عن أصلها في موضع واحد؛ لتكون أقربَ للاستفادة منها.

ويقع هذا البحث بين عالمين كبيرين، فهو تجريدٌ ودراسةٌ لحواشي الحافظ سبط ابن العجمي المحدِّث على الكتاب المشهور السيّار «زاد المعاد إلى هدي خير العباد ﷺ» للعلّامة ابن قيّم الجوزية – رحمهما الله تعالى –، وفي هذا إحياءٌ لأثر من آثاره العلمية، وتقريب للإفادة منه.

مشكلة البحث:

لا زالت حواشي الحافظ سبط ابن العجمي على «زاد المعاد» مطويّة، لم تجمع ولم تدرس مع أهميتها، وأهميّة الكتاب الذي كُتبت عليه، ويجيب هذا البحث عن جملة من الأسئلة :

1 . ما نوع الحواشي ؟ وهل هي من باب التعقب أو الزيادة أو البيان ؟

2 . وما قيمتها العلمية ؟

3 . وهل تعقّباته على «زاد المعاد» راجحة أو مرجوحة ؟

أهداف البحث :

1 . إحياء أثر من آثار سبط ابن العجمي بتجريد حواشيه على كتاب «زاد المعاد» للعلّامة ابن قيّم الجوزية، وإبرازها للمشتغلين بالعلم .

2 . بيان المنزلة الحديثيّة لحواشي سبط ابن العجمي على «زاد المعاد» .

3 . دراسة المسائل التي تناولتها الحواشي، والموازنة بينها وبين كلام العلامة ابن القيّم .

الدراسات السابقة :

لم أقف على من جرّد هذه الحواشي ودرسها، وقد طُبع «زاد المعاد» محقّقًا، وصدر عن دار عالم الفوائد عام 1439، واعتمد المحقّقون على جملة من النسخ الخطيّة منها نسخة «مكتبة عموجه زاده»، وقالوا في وصفها: (في المجلد الأوّل حاشيتان بخط سبط ابن العجمي)[1]، فلم يحدِّدوا عدد الحواشي بدقّة، ثم تتبّعت مواضع الحواشي من الكتاب، فوجدتهم أثبتوا أكثر من حاشيتين، ولم يستوعبوا جميع الحواشي، وأهملوا حواشٍ هامّة، وما أثبتوه منها منه ما نسبوه إلى سبط ابن العجمي، ومنه ما أهملوا نسبته، ولهم عذرهم في ذلك. والمقصود أنَّ الحاجة إلى تجريد الحواشي ودراستها قائمة.

منهج البحث :

اعتمدت في البحث على المنهج الاستقرائي والوصفي والتحليلي، حيث تتبَّعت الحواشي من نسخة «مكتبة عموجه زاده» وجمعتها، ثم درستها دراسةً تحليليةً مقارنةً مع ما في «زاد المعاد»، واستفدت من المنهج الوصفي في أثبات نسبة الحواشي لسبط ابن العجمي، وفي دراسة مسائلها.

إجراءات البحث :

1 . تتبَّعت الحواشي من نسخة مكتبة «عموجه زاده»، ونسختها، وضبطتها.

2 . أثبتُّ كلام العلامة ابن القيّم معتمدًا على طبعة دار عالم الفوائد، لمعرفة بساط المسألة، ولم أعلّق عليه لكونه خارج محل البحث، ومن أراد ذلك وجده في الطبعة المشار إليها.

3 . أرسم الموضع المحشَّى عليه بخط سميك ليُعرف موضع البحث من الكلام .

4 . أعقّب بعد ذلك بنصّ حاشية سبط ابن العجمي.

5 . أدرس الحاشية، وأوازن بينها وبين كلام العلامة ابن قيّم الجوزية .

6 . أعتمد في تراجم الرواة منهج التوثيق الجملي، بحيث أسرد مصادر الترجمة دون تفصيل موضع كل قولٍ أنقله في ترجمته، وهو أسلوب متَّبع في البحوث الحديثيّة .

خطة البحث : قسّمت البحث إلى مقدمة، ومبحثين، وخاتمة .

المقدمة، وفيها: أهمية الموضوع، ومشكلته، وأهدافه، وتقسيماته، وإجراءاته، والمنهج المتبع فيه.

المبحث الأول: التعريف بسبط ابن العجمي وحاشيته على «زاد المعاد».

المطلب الأول: ترجمة موجزة لسبط ابن العجمي.

المطلب الثاني: التعريف بالحاشية.

المبحث الثاني: حواشي سبط ابن العجمي على «زاد المعاد»:

وفيه عشرون حاشية.

الخاتمة: وفيها أهم النتائج والتوصيات.

المبحث الأول : التعريف بسبط ابن العجمي وحاشيته على «زاد المعاد» :

المطلب الأول : ترجمة موجزة لسبط ابن العجمي:[2]

اسمه ونسبه ومولده :

العلّامة المحدّث برهانُ الدين أبو الوفاء إبراهيمُ بنُ محمَّدِ بنِ خليلٍ الحلبيُّ الشافعيُّ، مشهور بسبط ابن العجمي، كما كان يُعرف بالمحدِّث. ولد سنة (753)، ومات أبوه وهو صغيرٌ، فنشأ يتيمًا في كفالة أمّه .

طلبه للعلم:

حفظ القرآن، وجمع القراءات، ودرس علوم اللغة من نحو وصرف وبيان، وأخذ الفقه عن جماعة بحلب والقاهرة .

وتميّز في علم الحديث، وتفرّغ له طلبًا ورحلةً وتأليفًا، واستكثر من الشيوخ، قال الحافظ السخاوي: (قرأت بخطِّه: مشايخي في الحديث نحو المائتين، ومن رَويت عنه شيئًا من الشعر دون الحديث بضع وثلاثون، وفي العلوم غير الحديث نحو الثلاثين)[3]، ومن أشهر من أخذ عنهم في الحديث: شيخُ الإسلام أبو حفص عمر بن رسلان البُلقيني الكِنانيُّ الشافعيُّ (ت805)، والحافظُ زين الدين أبو الفضل عبدُ الرحيم بن الحسين العراقيُّ الكرديُّ المصريُّ الشافعيُّ (ت 806)، لزمه نحوَ عشر سنين، وتخرَّج عليه في علم الحديث، والحافظُ سراج الدين أبو حفص عمرُ بن علي بن أحمد الأنصاريُّ المصريُّ الشافعيُّ، المعروف بابن الملقِّن وابن النَّحْويِّ (ت 804)، صاحب المؤلفات الواسعة، والمشتملة على فرائد النقول وغرائبها.

ثناء العلماء عليه :

قال عنه الحافظ ابن حجر العسقلاني (ت 852)، وقد رحل إليه: (وله الآن بضع وستُّون سنة، يُسمع الحديث ويقرؤه، مع الدين والتواضع، واطِّراح التكلُّف، وعدم الالتفات إلى بني الدنيا)، وقال : (ومصنَّفاته ممتعةٌ محرِّرَةٌ دالَّة على تتبُّعٍ زائدٍ وإتقان)، وقال: (فإنَّه اليومَ أحقُّ النَّاس بالرحلة إليه؛ لعلوِّ سَنَدِهِ حِسًّا ومعنًى، ومعرفتِه بالعلومِ فنًّا فنًّا)[4].

وذكره الحافظُ تقيُّ الدين ابن فهد المكّي في جملة الحفّاظ، وقال عنه: (وهو الآن شيخُ البلاد الحلبيَّة، والمشارُ إليه فيها بلا نزاع، وبقيَّةُ حفَّاظ الإسلام بالإجماع)[5].

وفاته: مات سنةَ (841) بحلب، وله (88) سنة، وهو حاضر الذهن، يتلو القرآن، رحمه الله تعالى.

المطلب الثاني : التعريف بالحاشية :

وصف النّسخة :

تقع النسخة في ستة أجزاء[6]، وهي ملكٌ لسبط ابن العجمي، حيث كتب على صفحة الغلاف: (ملكه والخمسةَ الأجزاءَ بعده إبراهيم بن محمد بن خليل سبط ابن العجمي الحلبي)، ووصفها في شرحه على البخاري، بأنّها تجزئة ستة أجزاء، وبأنّها سقيمة.[7] والذي وقفت عليه من النسخة الجزءان الأول والثاني فقط .

إثبات نسبة الحاشية لسبط ابن العجمي :

ثبوت نسبة الحاشية إليه مما لا شكّ فيه، وأوّل دليل على ذلك قيد التملّك على صفحة الغلاف، وثانيًا أن الحاشية بخطّه المعروف، وثالثًا انطباق الوصف الذي ذكره في شرحه على البخاري عليها، وخامسًا أنّ عددًا من الحواشي يوجد مضمونها في كتبه الأخرى كما أشرت إليه في مواضعه.

مضمون الحاشية :

اشتمل الجزءان على (20) حاشية، غالبها حديثيّة؛ فإنّ الحافظ سبط ابن العجمي صرف همّته إلى علم الحديث، ولم يكتب في غيره، وهذه الحواشي منها ما هو شرح غريب، ومنها ما هو تعقّب واستدراك، ومنه ما هو إضافة علميّة لما توقّف فيه العلّامة ابن القيّم.

واعتذر للعلّامة ابن القيِّم، فقال في الحاشية (12): (وهذا من غلط المؤلِّف؛ لأنّه كتبه كما بلغني من حفظه، وفي كلامه في الخطبة ما يؤيِّد أنَّه كتبه من حفظه، ورأيت فيه غير مكان يدلّ على ذلك، والله أعلم)، وفي الحاشية (16) بعد أن بيّن الوهَم اعتذر بأنّه يمكن أن يتوجّه على أحد الأقوال في المسألة .

المبحث الثاني : حواشي الحافظ سبط ابن العجمي على «زاد المعاد» :

الحاشية الأولى :

قال العلّامة ابن قيِّم الجوزية : (في «السنن» عنه ﷺ أنَّه قال : «أفضل الأيّام عند الله يوم النَّحر، ثمَّ يوم **القَرِّ**»).[8]

وقال الحافظ سبط ابن العجمي : (يوم القَرّ: اليوم الذي بعد يوم النحر).[9]

الدراسة : رُسمت الكلمة «العشر»، وكتب أحدهم في الحاشية قبالتها: ب [اختصار كلمة: بيان] وتحتها القَر. ثمّ أصلح سبط ابن العجمي كلمة «العشر» فوضع نقطتين فوقهما فتحة، وسوّى أسنان السين، وكتب فوقها شدة، ورسم بعدها راءً، وكتب الشرح في الحاشية لمزيد البيان.

ويوم القَرّ كما ذكر، قال أبو عُبيد: «يعني الغد من يوم النَّحر، وإنّما سُمّي يوم القرّ؛ لأنّ أهل الموسم يوم التروية وعرفة والنّحر في تعبٍ من الحج، فإذا كان الغد من يوم النَّحر قَرُّوا بمنىً، فلهذا سُمّي يومَ القَرّ، وهو معروفٌ من كلام أهل الحجاز»[10].

الحاشية الثانية :

قال العلّامة ابن قيِّم الجوزية : (وكان سيفه ذو الفِقار تنفَّله يوم بدر، وهو الذي أُرِي فيها الرؤيا، ودخل يوم الفتح مكة وعلى سيفه **ذهبٌ** وفِضَّة).[11]

وقال الحافظ سبط ابن العجمي: (كذا رواه الترمذي في «الشمائل» و«السنن»، وهو حديث منكر، ذكره الذهبي في «ميزانه» في ترجمة طالب بعد أن ذكر كلام ابن القطّان: وما علمنا في سيف رسول الله ﷺ ذهبًا).[12]

الدراسة : اعتمد العلّامة ابن القيّم رحمه الله على ما رواه الترمذي في الجامع ح1690، وفي الشمائل ص88 ح 102، وهو أيضًا في العلل الكبير ح508، قال: حدثنا محمد بن صُدران أبو جعفر البصري، حدثنا طالب بن حُجير، عن هود بن عبدالله بن سعد، عن جده مَزِيدة ﷺ قال : «دخل رسول الله ﷺ يوم الفتح وعلى سيفه ذهب وفِضَّة» . قال طالب : فسألته عن الفَضَّة، فقال: كانت قبيعة السيف فِضَّة . قال الترمذي: هذا حديث حسن غريب، وجَدُّ هود اسمه مَزِيدة العَصَري.

والحديث أخرجه جماعة، ومداره على محمد بن صُدران، عن طالب، به.

وصالح بن حُجير العبدي البصري: وثّقه ابن عبد البر، وذكره ابن خَلفون وابن حبان في «الثقات»، وقال الذهبي : صالح. وقال ابن حجر: صدوق.[13]

وهود بن عبد الله بن سعد العَصَري: ذكره ابن حبان في «الثقات» على عادته في ذكر المستورين، وقال ابن القطّان الفاسي : مجهول الحال. وقال ابن حجر: مقبول .

وقال الذهبي في «المغني» : حسن الحديث، ولم يضعّف. وقال في «الميزان» : لا يكاد يُعرف. وأمّا ابن قانع، فوهم فيه وذكره في الصحابة، وذكر له هذا الحديث.[14]

فالحديث منكر كما نقله عن الذهبي؛ تفرّد به صالح بن حُجير عن هود بن عبدالله، وأتيا فيه بشيء منكر، وهو وجود الذهب في سيف النبي ﷺ .

وقال ابن عبد البر: إسناده ليس بالقوي[15]. وقال ابن القطان: ضعيف.[16] وقال التوربشتي : هذا الحديث لا تقوم به حجة؛ إذ ليس له سند يُعتدّ به.[17]

الحاشية الثالثة :

قال العلّامة ابن قيِّم الجوزية : (وكانت له خمسة أرماح، يقال لأحدهم: **المُثوي**).[18]

وقال الحافظ سبط ابن العجمي : (صوابه: المُثوي).[19]

الدراسة : كُتبت كلمة «المثوي» في نسخة هكذا «المسثوي» بالمثلّثة، وكأنَّها كانت «المستوي» فأصلحها بتسوية السين، وزيادة نقطة ثالثة فصارت «المـــثوي»، وكتبَ قبالتها: «صوابه المُثوي»[20]، ولعلّه خطأ من الناسخ؛ فمثل ها لا يخفى على العلّامة ابن القيّم، خاصةً وأنّه لا يُعرف رمح باسم «المُسْتَوي»، وهذا ما دعى سبط ابن العجمي إلى إصلاح الكلمة في الأصل والتنبيه عليها في الحاشية.

الحاشية الرابعة :

قال العلّامة ابن قيِّم الجوزية : (وأمّا حديث أبي داود أنَّ النبي ﷺ نهى عن أشياء وذكر منها: «ونهى عن لبوس الخاتم إلا لذي سلطان»، **فلا أدري ما حال الحديث**، ولا وجهه، فالله أعلم).[21]

وقال الحافظ سبط ابن العجمي : (هو في «سُنن» أبي داود من حديث أبي ريحانة، وهو أيضًا في النسائي وابن ماجه، بين الراوي عن أبي ريحانة صاحبٌ للهيثم بن شَفِيّ يُكنى أبا عامر رجلٌ من المَعافر، وفي ابن ماجه: عن عامر الحَجْري. انتهى.

وعامرٌ هذا قال المزّي في كُنى «التهذيب» : أبو عامر الحَجْري الأزدي المَعافري – ويقال: عامر – قيل: ابن عبد الله بن جابر، عن أبي ريحانة الأزدي، وعنه الهيثم بن شَفِيّ وعبد الملك بن عبد الله الخولاني.

لم أرَ أنا لأحد فيه كلامًا غير أنَّه روى عنه اثنان، وقد ذكره ابن أبي حاتم في «الجرح والتعديل» في «الكنى» في أبي عامر، لكنْ لم يذكر فيه كلامًا لأحد، وذكر أنَّه روى عنه الهيثم بن شَفِيّ، وهو روى عن أبي ريحانه. لكن ذكرَ الهيثمَ بنَ شَفِيّ عبدُ الحق في «أحكامه»[22]، وقال: روى عن صاحب له، عن أبي ريحانة : «نهى رسول الله ﷺ عن الخاتم إلا لذي سلطان»، قال ابن القطان: الهيثم لا يعرف حاله. انتهى.

وقد روى عنه جماعة، وذكره ابن حبان في «الثقات» مرّتين، مرّةً في التابعين ومرّةً في أتباعهم، والله أعلم. هذا الذي أعرفه في هذا الحديث ولا أعلم فيه شيئًا غير ذلك، والله أعلم).[23]

الدراسة : ذكر الحافظ سبط ابن العجمي في هذه الحاشية ثلاثة أمور: تخريج الحديث، والاختلاف في الراوي هل هو عامر أو أبو عامر؟ ثمّ ما وقف عليه من كلام أهل العلم على الحديث. وسأتكلم عن الحديث، ومن ضمن ما أتكلّم عنه هذه المسائل الثلاث.

قال الإمام أحمد في المسند ح 17482: حدثنا يحيى بن غيلان، حدثنا المُفضَّل ابن فَضَالة، حدثني عيَّاش بن عبَّاس، عن أبي الحُصَين الهيثم بن شَفِيّ، أنَّه سمعه يقول: خرجت أنا وصاحبٌ لي يُسمى أبا عامر – رجلٌ من المَعافِر –، ليصليَ بإيلياء وكان قاصُّهم رجلًا من الأزد، يقال له: أبو ريحانةَ من الصحابة. قال أبو الحُصين: فسبقني صاحبي إلى المسجد، ثم أدركته، فجلست إلى جنبه، فسألني : هل أدركت قَصَصَ أبي ريحانة ؟ فقلت : لا. فقال: سمعته يقول : «نهى رسول الله ﷺ عن عَشَرةٍ»، وذكر الحديث، وفي آخره: «ولَبُوسِ الخاتم إلا لذي سلطان».

وأخرجه من طريق المفضَّل أيضًا : أبو داود: كتاب اللباس، باب من كرهه ح4046، والنسائي: كتاب الزينة، باب النتف ح5091، والطحاوي في شرح معاني الآثار: كتاب الكراهة، باب لبس الخاتم لغير ذي سلطان 266/4، والبيهقي في السنن الكبير: كتاب صلاة الخوف، باب ما ينهى عن المراكب ح 6190.

وأخرجه ابن أبي شيبة: كتاب اللباس، في ركوب النُّمور رقم 25752: حدثنا زيد بن الحباب، حدثني يحيى بن أيوب، أخبرني عيّاش بن عبّاس الحميري، عن أبي الحُصين الحَجْري الهيثم، عن عامر الحَجْري، قال: سمعت أبا ريحانه صاحب النبي ﷺ، يقول. واقتصر على ذكر النهي عن ركوب النُّمور، لكن رواه تامًّا عن ابن أبي شيبة ابنُ ماجه في أبواب اللباس، باب ركوب النمور 3808، وأخرجه أحمد ح 17482.

وأخرجه أحمد ح 17484 من طريق ابن لَهيعة، قال: حدَّثنا عيّاش بن عبّاس، قال: حدّثني أبو الحُصين، عن أبي ريحانة، مقتصِرًا على النهي عن الخاتم إلا لذي سلطان .

فالحديث مداره على عيّاش بن عبّاس عن أبي الحُصين الهيثم بن شَفِيّ، عن أبي عامر المَعافِري، عن أبي ريحانة ﷺ. ومنهم يقول : عامر الحَجْري . ومنهم من يقول : عن أبي الحُصين عن أبي ريحانة، ويُسْقِط أبا عامر[24].

وعيّاش بن عباس القِتباني الحميري المصري: وثّقه ابن معين وأبو داود، وقال النسائي: ليس به بأس، وذكره ابن حبان في «الثقات» . وقال أبو حاتم: صالح.

فهو ثقة عند الأكثر، واختاره ابن حجر، مات سنة 133.[25]

والهيثم بن شَفِيّ – بالفتح والتخفيف كما قال الدارقطني، وغلَّط من ضمّ وشدّد – ابن قاسط الحميري الرُّعيني المصري، أبو الحُصين الحَجري.

ذكره يعقوب الفسوي في ثقات التابعين من أهل مصر، وابن حبان في «الثقات» مرّتين، مرّة في التابعين وأخرى في أتباعهم .

وقال ابن القطان الفاسي : لا تُعرف حاله، وروى عنه جماعة .

لكن قد عرفه يعقوب والعجلي فوثّقوه، وتوسّط فيه الذهبي فقال: شيخ مصري صالح الحديث، والراجح أنّه ثقة، وهو ما اختاره ابن حجر.[26]

أبو عامر عبد الله بن جابر الحَجْري المَعافري المصري .

وقال فيه زيد بن الحباب عن يحيى بن أيوب الغافِقي المصري : «عامر الحَجْري» كما تقدّم في التخريج، وهو قول ضعيف؛ فإنّ يحيى كما قال ابن حجر: صدوق ربّما أخطأ. وأخذ عليه ابن يونس المصري أنّه روى عنه الغرباء أحاديث ليست عند أهل مصر عنه، تُشبه أحاديث ابن لَهيعة، وعدّ منها هذا الحديث. كما أنّ يحيى خالف الأثبات في هذا الحديث، فإنّهم يقولون : أبا عامر.[27]

وأبو عامر ذكره يعقوب الفسوي في ثقات التابعين من أهل مصر .

وقال فيه ابن حجر : مقبول .[28]

وذكر سبط ابن العجمي أنّ ابن حبان ذكره مرتين، وهو وهم؛ فإنّه لم يذكره في «الثقات»، والذي ذكره مرتين الراوي عنه الهيثم بن شَفِي كما تقدَّم .

أبو ريحانة شمعون بن زيد بن حنافة الأزدي، وصحَّح ابن يونس أن اسمه: شمغون.[29]

وعلى هذا فالحديث صحيح .

الحاشية الخامسة :

قال العلّامة ابن قيِّم الجوزية : (القَسْم لسبعٍ منهنَّ، وهو خلاف الحديث الصحيح الذي لا ريب **فيه** أنَّ القَسْمَ كان لثمان، والله أعلم).[30]

وقال الحافظ سبط ابن العجمي: (لعله: فيه).[31]

الدراسة : أسقط الناسخ «فيه»، واستظهر سبط ابن العجمي زيادتها ليستقيم الكلام، وهي ثابت في النسخ الأخرى للكتاب .

الحاشية السادسة :

قال العلّامة ابن قيِّم الجوزية : (وآجرَ واستأجرَ، واستئجارُه أكثرَ من إيجاره، وإنّما يُحفظ عنه أنّه **آجر نفسه قبل النُّبوّة في رِعْيَة الغنم**).[32]

وقال الحافظ سبط ابن العجمي : (حاشية. هذا فيه نظر، ولم يرعَ النبي ﷺ بأجرة، وإنَّما «قراريط» اسم مكان، وكان عليه السلام يرعى غنم أهله، وسِنُّه إذْ ذاك خمس وعشرون سنة، وقد أخطأ سُويد بن سعيد في تفسير القراريط، وقد ذكرتُ غلطَه وردَّ النَّاس عليه في غير هذا الموضع[33]، والله أعلم).[34]

الدراسة : اختلف العلماء في هذه المسألة، فأذكر الأحاديث التي وردت فيها، ثم أعقِّبها بأقوال أهل العلم.

أخرج الحديث البخاري في كتاب الإجارة: باب رعي الغنم على قراريط ح2262، من حديث أبي هريرة ﷺ عن النبي ﷺ قال : «ما بعث اللَّه نبيًّا إلَّا رَعَى الغنم». فقال أصحابه : وأنت؟ فقال : «نعم، كنت أرعاها **على قراريط** لأهل مكَّة»، ورواه ابن ماجه ح2253 عن سُويد بن سعيد، من الطريق نفسه، بلفظ: «وأنا كنت أرعاها لأهل مكة **بالقراريط**». قال سُويد: يعني كلُّ شاةٍ بقيراط.

فالحديث صحيح، ويبقى النظر في تفسير سُويد .

وأخرج الطيالسي ح 1407، والنسائي في الكبرى في كتاب التفسير: سورة طه ح11262 من حديث بشر بن حَزْن، وفيه: «وبُعثت أنا، وأنا أرعى غنمًا لأهلي **بجِياد**». وإسناده صحيح، وابن حَزْن مختلف في صحبته، وأثبت صحبته الراوي عنه، وشعبة والبخاري، وغيرهم.[35]

وأخرج أحمد ح 12099 وغيره من طريق حماد بن سلمة، عن الحجَّاج بن أرطاة، عن عطيّة بن سعد العَوفي، عن أبي سعيد الخدري ﷺ، بنحو حديث ابن حَزْن. وإسناده ضعيف جدًّا، فيه حجاج بن أرطاة وعطيّة العوفي، وكلاهما صدوق كثير الخطأ والتدليس، وقد عنعنا.[36]

وأخرج أبو يعلى الموصلي – كما في المطالب العالية 609/15 – من طريق زيد ابن أسلم عن ابن عمر رضي الله عنهما، وفيه : «ما بعث الله تعالى نبيًّا قبلي إلا وقد رعى». قال : وأنت يا رسول الله ؟ قال : «نعم، على القراريط وأنصاف القراريط». ورواه أحمد ح 6694، 7222 وليس فيه هذا اللفظ. والحديث منقطع بين زيد بن أسلم وابن عمر رضي الله عنهما.

هذا جملة ما وقفت عليه من الأحاديث في المسألة، والثابت من ألفاظ الحديث : «كنت أرعاها **على قراريط**»، وفي رواية «كنت أرعاها لأهل مكة **بالقراريط**»، وفي حديث «أرعى غنمًا لأهلي **بجياد**».

وأمّا كلام أهل العلم في المسألة :

فكتب الحافظ ابن ناصر الدين الدمشقي (ت 842) في حاشية على «سنن» ابن ماجه عند تفسير سُويد بن سعيد : أخطأ سُويد في تفسيره القراريط أنّها قراريط الذهب والفضّة، ولم يرعَ النبيُّ ﷺ لأحدٍ بأجرة قطُّ، إنّما يرعى غنم أهله، والصحيح ما فسّره إبراهيم بن إسحاق الحربي الإمام في الحديث واللغة وغيرها : أنّ «قراريط» اسم مكان في نواحي مكّة.[37]

وأقدم من وقفت عليه ممن نقل قول إبراهيم الحربي (ت 285) الوزيرُ ابن هبيرة (ت 560)[38]، ولم يتعقّبه، وابن الجوزي، وقال : وهذا أصحّ؛ لأنَّ سُويدًا لا يعتمد على قوله.[39] وحكى هذا القول الصاغاني المحدِّث واللغوي (ت 650) عن أحد الحفّاظ ولم يسمّه، حيث قال: قدمت بغداد سنة خمس عشرة وستمائة . وهي أوّل قدمة قدمتها . فسألني بعض المحدِّثين عن معنى القراريط في هذا الحديث، فأجبته بما ذكرت، فقال: سمعنا الحافظ الفلاني أنَّ القراريط اسم جبل أو موضع، فأنكرت ذلك كلَّ الإنكار، وهو مصِرٌّ على ما قال كلَّ الإصرار . أعاذنا الله من الخطأ والخطل، والتصحيف والزلل.[40] ومم قال به أيضًا الجُريري[41].

فكأنَّ سُويد بن سعيد قاله برأيه على ما فهمه من سياق الحديث، ولم يُعرف عنه أنّه من أهل الغريب أو الفقه، وأمّا إن كان قاله نقلًا عن غيره، فسُويد بن سعيد لا يقبل منه ما تفرّد به لكونه تغيّر حفظه. وعلى هذا فيحمل لفظ: «أهل مكة» على معنى «أهلي» في الحديث الآخر، من باب إطلاق العامّ وإرادة الخاصّ، فيكون المعنى : كنت أرعى غنمًا لأهلي بموضع القراريط بجياد، ويكون قوله: «بجياد» مبيِّنًا لمعنى القراريط وأنّها موضع.

ثمّ إنّ العلماء اختلفوا في هذه المسألة على قولين :

القول الأول : من رجَّح أنّ «القراريط» اسم موضع، وعمدتهم: قول إبراهيم الحربي، ويكون معنى الروايات على ما سبق ذكره.

وأجابوا عن القول الآخر بأنّ القراريط ما كانت معروفة عندهم، وأنّ العادة أنّ من يرعى لأهله فإنّه لا يرعى لهم بأجرة .

القول الثاني : من رجَّح أنّ «القراريط» قسط من المال، وعمدتهم: قولُ سُويد بن سعيد، وأنّه ظاهرُ تبويب البخاري، وحملوا «على» على المعاوضة، وهو معنى تحتمله «الباء» كذلك، وأنّ المراد بـ «أهلي» أهل مكة، فإنّهم أهلُه وعشيرتُه، وكان يرعى في «أجياد» على مقابل وهو «القراريط»، فيكون ذكرَ الموضع في لفظ، وذكرَ الأجرة في لفظ.

وزاد الحافظ ابن حجر احتمالا ثالثا، وهو أنّه لا يمتنع أن يكون رعى لأهل بجياد، ورعى لأهل مكة بأجرة .[42]

وفي المسألة مباحثات تركتها خشية الإطالة، والله تعالى أعلم .[43]

الحاشية السابعة :

قال العلّامة ابن قيِّم الجوزية : (وكان ﷺ إذا قام في الصلاة طأطأ رأسه. **ذكره الإمام أحمد** رحمه الله).[44]

وقال الحافظ سبط ابن العجمي : (حاشية. قال بعض مشايخي : روى الإمام أحمد في كتاب «الناسخ والمنسوخ» عن ابن سيرين : «أنَّ رسول الله ﷺ كان يقلِّب بصره في السماء، فنزلت هذه الآية ﴿ ٱلَّذِينَ هُمۡ فِي صَلَاتِهِمۡ خَٰشِعُونَ ۝٢﴾[المؤمنون 2] فطأطأ رأسه». ورواه سعيد بن منصور في «سننه» بنحوه. انتهى).[45]

الدراسة: لم أقف على الحديث من رواية الإمام أحمد، وليس في القدر المطبوع من «سنن» سعيد بن منصور، لكن رواه من طريقه البيهقي في السنن الكبير في كتاب الصلاة : باب لا يجاوز بصره موضع سجوده ح 3584، ولفظه: «نبِّئت أنّ رسول الله ﷺ كان إذا صلَّى رفع بصره إلى السماء، فنزلت آية، إن لم تكن ﴿ ٱلَّذِينَ هُمۡ فِي صَلَاتِهِمۡ خَٰشِعُونَ ۝٢﴾ [المؤمنون 2] فلا أدري أيَّ آية هي».

والخبر رُوي عن محمد بن سيرين موصلًا ومرسلًا:

فأمّا الوجه المرسل فعن ابن سيرين، قال : «كان رسول الله ﷺ مما ينظر إلى الشيء في الصلاة فيرفع بصره ، حتى نزلت آية إن لم تكن هذه فلا أدري ما هي ﴿ ٱلَّذِينَ هُمۡ فِي صَلَاتِهِمۡ خَٰشِعُونَ ۝٢﴾ [المؤمنون 2]، قال: فوضع النبي ﷺ رأسه».

أخرجه ابن أبي شيبة في أبواب صلاة التطوع : في الرجل رفع بصره إلى السماء في الصلاة، رقم 6380 عن هُشيم بن بَشير، وأبو داود في المراسيل : باب في القراءة برقم 45 عن أحمد بن يونس، حدثنا أبو شهاب، والبيهقي في السنن الكبير في كتاب الصلاة : جماع أبواب الخشوع في الصلاة ح3582، من طريق أحمد بن عبدالجبار، ثنا يونس بن بكير . ثلاثتهم (هُشيم وأبو شهاب ويونس) عن عبد الله بن عون، عن ابن سيرين .

وأخرجه عبد الرزاق في المصنَّف في كتاب الصلاة : باب رفع الرجل بصره إلى السماء رقم 3261 عن الثوري، عن خالد الحذّاء، عن ابن سيرين، بمعناه .

وأخرجه عبد الرزاق أيضا برقم 3262 عن معمر، والبيهقي في الموضع السابق ح3584 من طريق إسماعيل ابن عُلية، كلاهما (معمر وإسماعيل بن عُلية) عن أيوب السختياني، عن ابن سيرين. وقال البيهقي: هذا هو المحفوظ مرسل. وقال: ورواه حماد بن زيد عن أيوب، مرسلا، وهذا هو المحفوظ .

وأمّا الوجه الموصول فعن ابن سيرين، عن أبي هريرة ﷺ، «أنّ رسول الله ﷺ كان إذا صلّى رفع بصره إلى السماء فنزلت ﴿ ٱلَّذِينَ هُمۡ فِي صَلَاتِهِمۡ خَٰشِعُونَ ۝٢﴾ [المؤمنون 2]، فطأطأ رأسه» .

أخرجه البيهقي في الموضع السابق ح3583 من طريق محمد بن يونس الكُديمي، عن سعيد بن أوس أبو زيد الأنصاري. وقال: والصحيح هو المرسل. والطبراني في الأوسط ح 4082 من طريق عبد الله بن وهب، عن جرير بن حازم. كلاهما (سعيد بن أوس وجرير بن حازم) عن عبد الله بن عون، عن ابن سيرين.

وأخرجه الحاكم في كتاب التفسير: تفسير سورة المؤمنون ح3529 – وعنه البيهقي ح3585 –، من طريق أبي شعيب الحرّاني، عن أبيه، عن إسماعيل ابن عُلية، عن أيوب السختياني،

عن ابن سيرين. وقال الحاكم : هذا حديث صحيح على شرط الشيخين ، لولا خلاف فيه على محمد، فقد قيل عنه مرسلا ، ولم يخرّجاه .

وأرجح الوجهين المرسل كما قال الحافظان البيهقي والذهبي، وبيان ذلك :

أنّ عبد الله بن عون روى الوجه المرسل عنه هُشيمُ بن بَشير وهو ثقة ثبت[46]، وتابعه أبو شهاب عبد ربه بن نافع الحنّاط، وهو صدوق يهم[47]، وخالفهما جرير بن حازم وهو ممن يهم إذا حدّث من حفظه[48]، كما توبع هُشيم أيضًا متابعة قاصرة. وأما رواية يونس بن بُكير فالراوي عنه أحمد بن عبد الجبار العطاردي وهو ضعيف[49]، وكذلك سعيد بن أوس الراوي عنه محمد الكُديمي ضعيف[50]، فلا عبرة بروايتهما.

وأمّا أيوب السَّخْتِياني، فرواه جماعة عنه مرسلًا، ورواه إسماعيل ابن عُلية موصولا، لكنّ السند إليه لا يصحّ، ففيه أبو شعيب الحراني، قال فيه ابن حبان : يخطئ ويهم[51].

وعليه فالراجح من روايتي عبد الله بن عون وأيوب السَّختياني عن ابن سيرين الوجه المرسل، وقد تابعهما عليه ثقتان كبيران هما حماد بن زيد وخالد ابن مهران الحذّاء[52]، فيكون الحديث مرسلًا ضعيفًا .

الحاشية الثامنة :

قال العلّامة ابن قيِّم الجوزية: (وأمَّا حديث أبي غَطفان عن أبي هريرة ﷺ قال : قال رسول الله ﷺ : «من أشار في صلاته إشارةً تُفهم عنه فليُعِدْ صلاته» فحديث باطل، ذكره الدارقطني، وقال : قال لنا ابن أبي داود : **أبو غَطفان هذا رجلٌ مجهول**).[53]

قال الحافظ سبط ابن العجمي: (حاشية. ذكر الذهبي في «ميزانه» أبا غَطفان عن أبي هريرة، وقولَ الدارقطني أنَّه مجهول، ثم تعقَّبه بأنَّ الظاهر أنَّه أبو غطفان ابن طَريف المُرِّي، وما ذا بالمجهول، وثَّقه غير واحد. انتهى).[54]

الدراسة: أخرج الحديث الدارقطني في سننه في كتاب الجنائز ح 1890، و1891، وقال في الأوّل: عن أبي غَطَفان المُرِّي عن أبي هريرة ﷺ.

وفي الرواة : أبو غطفان ابن طريف المدني، ويقال: ابن مالك المُرِّي، وقيل : اسمه سعد. فالظاهر أنَّه هو للاتفاق في الكنية والنِّسْبة والطبقة والشيخ، وأبو غطفان ثقةٌ، وثّقه ابن معين والنسائي، وذكره ابن حبان في «الثقات»[55]، فالقول فيه كما قال سبط ابن العجمي.

الحاشية التاسعة :

قال العلّامة ابن قيِّم الجوزية : (وأمَّا الرَّكعتان قبل المغرب، **فلم يُنقل عنه ﷺ أنَّه كان يصلِّيهما**، ... وفي «الصَّحيحين» عن عبد الله المُزني، عن النَّبي ﷺ أنَّه قال: «صلُّوا قبل المغرب»، قال في الثالثة : «لمن شاء» كراهة أن يتخذها النَّاس سُنَّة).[56]

وقال الحافظ سبط ابن العجمي : (حاشية . نعم روى ابن حبان في «صحيحه» كما أفاده بعض مشايخي فيما قرأته عليه بلفظ: أنَّ عليه السلام صلَّى قبل المغرب ركعتين، ثمَّ قال عند الثالثة : «لمن شاء». خاف أن يحسِبها النّاس سُنَّة. قال شيخنا: وهي روايةٌ عزيزةٌ أنَّه عليه السلام صلّاهما. انتهى).[57]

الدراسة : ذكر سبط ابن العجمي هذا التعقُّب أيضًا عند شرح الحديث من الصحيح، فذكر رواية ابن حبان، ثمَّ قال: وقد خفي هذا الحديث على ابن قيِّم الجوزيَّة، فقال في «الهدي»... وساق الكلام.

والحديث أخرجه البخاري في أبواب التهجد: باب الصلاة قبل المغرب ح1183، ولم يخرِّجه مسلم، فليس هو في «الصحيحين» جميعًا كما ذكر العلّامة ابن القيّم، ولم يَعْزُهُ الحافظُ المزّيُّ في «تحفة الأشراف» إلى مسلم، ولا من ألّف في الجمع بين أحاديث الصحيحين.

ومدار الحديث على عبد الوارث بن سعيد، عن حسين المُعلِّم عن عبد الله بن بُريدة، عن عبد الله المزني ﷺ.

ورواه ابن حبان . كما في الإحسان . في كتاب الصلاة، فصل في الأوقات المنهي عنها ح1588، وفيه «**أنّ رسول الله ﷺ صلَّى قبل المغرب ركعتين**، ثم قال: صلّوا قبل المغرب ركعتين، ثم قال عند الثالثة : لمن شاء . خاف أن يحسِبَها النّاس سُنّة».

تفرّد بهذه الزيادة عبد الوارث بن عبد الصمد بن عبد الوارث بن سعيد بن ذكوان العَنْبري عن أبيه عبد الصمد، وعبد الوارث (الحفيد) صدوق[58] خالف الأئمة الأثبات الذين لم يذكروا هذه الزيادة، فزيادته شاذّة، خالفه فيها الإمام الأحمد فقد روى الحديث ح20882 عن أبيه عبد الصمد دون زيادة، ورواه أيضا عن عفّان بن مسلم عن جدّه عبد الوارث دونها، ورواه البخاري عن أبي معمر عبد الله بن عمرو عن عبد الوارث، دونها.

وعلى هذا، فورد أنَّ النبي ﷺ صلّى قبل المغرب ركعتين، إلا أنّها رواية شاذّة، والله أعلم .

الحاشية العاشرة :

قال العلّامة ابن قيِّم الجوزية : (**وفي «المسند»** عن أمِّ سلمة «أنَّ النَّبيَّ ﷺ كان يصلِّي بعد الوتر ركعتين خفيفتين، وهو جالس»، قال الترمذي: رُوي نحو هذا عن أبي أُمامة وعائشة، وغير واحد عن النبي ﷺ).[59]

وقال الحافظ سبط ابن العجمي : (وهو أيضا في ابن ماجه).[60]

الدراسة : عزا العلّامة ابن القيِّم الحديثَ إلى مسند الإمام أحمد، وعقّبه بكلام الترمذي؛ ففُهم بهذا أنّه رواه أيضًا، وهو فيه في كتاب الصلاة: باب ما جاء لا وتران في ليلة ح471، وأخرجه ابن ماجه في أبواب إقامة الصلاة والسنّة فيها: باب ما جاء في الركعتين بعد الوتر جالسًا ح 1267 بإسناد الترمذي ولفظه.

وعُرْف المخرِّجين عدم تجاوزه الكتب الستة إلى ما عداها لشهرتها، وتجاوزُها مُشعِرٌ بعدم وجود الحديث فيها، وهذا وجه الاستدراك، ولم يستدرك عليه الترمذي؛ لما عُلم من طريقة ابن القيّم من أنّه إذا نقل كلام الترمذي فإنّه لا يذكره ضمن من أخرج الحديث للعلم به. وسيأتي نظير هذا في الحاشية (12).

الحاشية الحادية عشرة :

قال العلّامة ابن قيِّم الجوزية : (وقال الحاكم في «المستدرك» : ... عن الضحَّاك بن عبد الله، عن أنس قال : رأيت رسول الله ﷺ في سفر صلّى سُبحة الضُّحى ثمان ركعات، ... قلت: **الضحَّاك بن عبد الله هذا ينظر من هو ؟ وما حاله ؟**).[61]

وقال الحافظ سبط ابن العجمي : (رأيته في «تلخيص المستدرك» قد نسبه، فقال : «القرشي» . وقال في آخر: صحيح . ولم يتعقَّبْه الذهبي، وقد رأيت الضحَّاك هذا في «ثقات» ابن حبان، وقال: روى عن أنس، وعنه بُكير بن الأشجّ.).[62]

الدراسة : وردت النسبة «القرشي» عند الإمام أحمد ح 12681، والنسائي في الكبرى في كتاب الصلاة: عدد ركعات الصلاة ح 489 وابن خزيمة في كتاب الصلاة: جماع أبواب صلاح الضحى، باب استحباب مسألة الله عز وجل في صلاة الضحى رجاء الإجابة ح 1397، والحاكم في كتاب صلاة التطوع: المحافظة على صلاة الضحى وهي صلاة الأوابين ح1199. وقال البخاري: إن لم يكن ابنَ خالد بن حزام فلا أعرفه؛ لأنَّ عيسى بنَ مغيرةٍ ابنُ الضَّحاكِ بن عبد الله بن خالد ابن حزام.

والضحّاك ثقة، وثَّقه الدارقطني، وذكره ابن حبان وابن قطلوبغا في «الثقات»، وصحَّح الحاكم إسناد حديثه، وقال الهيثمي في الحديث: رواه أحمد ورجاله ثقات.[63]

وكأنّ سبط ابن العجمي لم يكن «المستدرك» بين يديه فأحال إلى تلخيصه، والله أعلم .

الحاشية الثانية عشرة :

قال العلّامة ابن قيِّم الجوزية: (قال **أبو التيأَّح لاحق بن حميد** : كان مطرِّف بن عبد الله يبدو، فيدخل كل جمعة ...).[64]

وقال الحافظ سبط ابن العجمي : (حاشية. أبو التيَّاح إنّما اسمه: يزيد بن حُميد، وأمّا لاحق بن حُميد فاسم أبي مِحْلَز، وهذا من غلط المؤلِّف؛ لأنّه كتبه كما بلغني من حفظه، وفي كلامه في الخُطبة ما يؤيِّد أنَّه كتبه من حفظه، ورأيت فيه غير مكان يدلّ على ذلك، والله أعلم).[65]

الدراسة: الذي ورد في المصادر «أبو التَّيَّاح» دون التصريح باسمه، وهو كما ذكر سبط ابن العجمي، فالذي يروي عن مطرِّف بن عبد الله بن الشخِّير هو يزيد بن حُميد الضُّبَعي البصري، مات سنة 128[66]، وأمّا لاحق بن حُميد بن سعيد، أبو مِحْلَز البصري الأعور، فروى عنه أبو التَّيَّاح يزيد بن حُميد، توفي سنة 106 أو نحوها.[67]

الحاشية الثالثة عشرة :

قال العلّامة ابن قيِّم الجوزية : (وأمَّا ما رواه **أبو داود في «السنن»** من حديث الليث، عن صفوان بن سُليم، عن أبي بُسرة الغفاري، عن البراء بن عازب، قال: «سافرت مع رسول الله ﷺ ثمانيةَ عشرَ سفرًا... »).[68]

وقال الحافظ سبط ابن العجمي : (وهو في الترمذي أيضًا).[69]

الدراسة: أخرج الحديث الترمذي في كتاب الصلاة : باب ما جاء في التطوع في السفر ح550، وجاء في باقي نسخ «الهَدْي» عقب الحديث: «فقال الترمذي... » وذكر كلامه على الحديث. وعلى هذا فيكون استدراك سبط ابن العجمي على النُّسخة التي بين يديه، ولا استدرك على ابن القيّم، فهو وإن لم يذكر الترمذي إلا أنّه نقل كلامه عقب الحديث؛ مما يستلزم روايته للحديث .

الحاشية الرابعة عشرة :

قال العلّامة ابن قيِّم الجوزية : (وقد قال عبد الحق في «أحكامه» في حديث ابن جريج عنه، عن عباس بن عبدالله بن عبّاس، عن عمّه الفضل، «زار النبي ﷺ عباسًا في بادية لنا»، ثم قال : إسناده ضعيف. قال ابن القطان : هو كما ذكر ضعيف، فلا يعرف حال محمد بن عمر. وذكر حديثه هذا عن أم سلمة في صيام يوم السبت والأحد، وقال: سكت عنه عبد الحق مصحِّحًا له، **ومحمد بن عمر هذا لا يُعرف حاله،** ويرويه عنه ابنه عبد الله بن محمد بن عمر، ولا يُعرف أيضًا حاله، فالحديث أراه حسنًا، والله أعلم).[70]

وقال الحافظ سبط ابن العجمي : (حاشية . قال الذهبي في «الميزان» في ترجمته – وذكر كلام عبد الحق وابن القطان –: ما علمت به بأسًا، ولا رأيت لهم فيه كلامًا. انتهى. وقد ذكره ابن حبان في «الثقات» .

وقال في عبد الله بن محمد بن عمر : قال ابن المديني : وسط، وقال غيره : صالح الحديث. وقال ابن حبان في «ثقاته» : يخطئ ويخالف).[71]

الدراسة : أمّا محمد بن عمر بن علي بن أبي طالب الهاشمي، فقال فيه الذهبي في «الميزان» : أحدُ الأشراف بالمدينة . وقال : ما علمت به بأسًا، ولا رأيت لهم فيه كلامًا، وقد روى له أصحاب السنن الأربعة فما استُنْكِر له حديث . وصرّح بتوثيقه في «الكاشف»، ووثّقه الدارقطني والذهبي وقال ابن حجر: صدوق.[72]

وأمَّا ابنه عبد الله، ففيه زيادة على ذَكر أنّ الدارقطني وثّقه، وقال الذهبي في «الكاشف»: ثقة. وقال ابن حجر : مقبول.[73] وعلى هذا فقد عُرفت حالهما .

الحاشية الخامسة عشرة :

قال العلّامة ابن قيِّم الجوزية في حديث «اقضيا يومًا مكانه» : (ورواه أبو داود، والنسائي عن **شريك** عن زُميل مولى عُروة، عن عُروة، عن عائشة موصولًا. وقال النسائي : زُميل ليس بالمشهور. وقال البخاري : لا يُعرف لزُميل سماعٌ من عُروة، ولا **لشريك** من زُميل، ولا تقوم به الحجة).[74]

وقال الحافظ سبط ابن العجمي:(إنّما رواه د س[75] من طريق ابن الهادي عن زُميل، وهو يزيد بن عبدالله بن أسامة بن الهادي).[76]

الدراسة : أخرج الحديث أبو داود في كتاب الصوم: باب من رأى عليه القضاء ح2449، والنسائي في الكبرى في كتاب الصيام: ما يجب على الصائم المتطوع إذا أفطر ح3277، من طريق ابن الهاد، عن زُميل مولى عُروة، عن عُروة بن الزبير، عن عائشة رضي الله عنها. الحديث.

وترجم البخاري لزُميل بن عبّاس مولى عروة بن الزبير القرشي، فقال : لا يُعرف لزُميل سماعٌ من عُروة، ولا ليزيد من زُميل، ولا تقوم به الحجة.[77] يعني الحديث.

فالأمر كما قال سبط ابن العجمي، ولعلّ «شريك» تصحيف من «يزيد».

الحاشية السادسة عشرة :

قال العلّامة ابن قيِّم الجوزية : (وفي «الصحيحين» عن مطرِّفٍ قال : قال عِمران ابن حُصين إنَّ رسول الله ﷺ جمع بين حجٍّ وعمرةٍ ... فهذا **عِمران، وهو من أجلِّ السَّابقين الأوَّلين**).[78]

وقال الحافظ سبط ابن العجمي : (إنَّما أسلم عِمران هو وأبو هريرة عام خيبر، وهي في آخر سنة ستٍّ أو في أوَّل سنة سبعٍ، والظَّاهر من حال الشَّيخ أنَّه انتقل حفظه من عمَّار بن ياسر إلى عِمران، والله أعلم . وإن كان تعمَّده فالسَّابقون الأوَّلون من المهاجرين والأنصار، قيل: إنَّهم أهل بدر، وقيل: من صلَّى القبلتين مع رسول الله ﷺ، وقيل: أهل بيعة الرِّضوان. وما قاله لا يتمشَّى على هذه الأقوال. وفي المسألة قولٌ رابعٌ أنَّه: فرْق ما بينهم الفتح. ذكره سُنيد بإسنادٍ صحيحٍ إلى الحسن. فهذا إن كان تعمَّده تمشَّى على قول الحسن، والله أعلم).[79]

الدراسة : عِمران بن حُصين بن عُبيد الخُزاعي الكعبي، يُكنى أبا نُجيد بابن له. روى الطبراني عن الواقدي أنّه قال : أسلم قديمًا هو وأبوه وأخته.[80] وقال ابن عبد البر: أسلم أبو هريرة وعمران بن حصين عام خيبر.[81] وهذا هو المشهور عنه .

ولعلّ مستند سبط ابن العجمي في انتقال حفظ ابن القيِّم من عمّار بن ياسر إلى عمران بن حُصين . رضي الله عنهم . ما رُوي عن ابن عباس رضي الله عنهما في قوله تعالى: ﴿ وَٱلسَّٰبِقُونَ ٱلۡأَوَّلُونَ مِنَ ٱلۡمُهَٰجِرِينَ ﴾[التوبة: 100] قال: أبو بكر وعمر وعليّ وسلمان وعمّار بن ياسر.[82]

وأمّا الأقوال التي ذكرها في معنى الآية، فأستظهر أنّه استفادها من شرح شيخه الحافظ العراقي على «ألفية الحديث»، ففيها الأقوال على النَّسق، وفيها القول الرابع الذي نقله باللفظ المذكور.[83]

الحاشية السابعة عشرة :

قال العلّامة ابن قيِّم الجوزية : (ومطرِّف هذا قال ابن حزم : هو مجهول. قلت: ليس بمجهول ... وكأنَّ أبا محمد ابن حزم رأى في النُّسخة مُطَرِّف بن مصعب فجهَّله، وإنَّما هو مُطرِّف أبو مصعب، وهو مُطرِّف بن عبد الله بن مُطرِّف بن سليمان بن يسار. **وممن غَلِطَ في هذا أيضًا، محمد بن عثمان الذهبي في كتابه «الضعفاء»** فقال : مطرِّف ابن مصعب المدني عن ابن أبي ذئب، منكر الحديث. قلت: والراوي عن ابن أبي ذئب، والدراوردي، ومالك هو مُطرِّف أبو مصعب المدني، وليس بمنكر الحديث، وإنما غرَّه قول ابن عدي «يأتي بمناكير»، ثم ساق له منها ابنُ عدي جملةً، لكن هي من رواية أحمد بن داود بن صالح عنه، كذَّبه الدَّارقطني، والبلاء فيها منه).[84]

وقال الحافظ سبط ابن العجمي : (أمّا في «الميزان» فقال فيه: مطرِّف بن عبدالله بن مطرِّف بن سليمان بن يسار).[85]

الدراسة: الراوي هو مطرِّف بن عبد الله بن يسار أبو مصعب المديني، وترجمته مشهورة، وسبب عدم معرفته أنّه جاء في الرواية «مطرِّف بن مصعب»، فلم يُعرف، وممن لم يعرفه أيضًا الحافظ العراقي في «طرح التثريب»[86].

واختلف قول الذهبي فيه، فجعله في «ديوان الضعفاء» اثنين، فقال: مطرِّف بن عبد الله أبو مصعب المدني: ثقة ليَّنه بعضهم خ ت ق. وقال بعده: مطرِّف، أبو مصعب المدني، عن ابن أبي ذئب، منكر الحديث. خ ت ق.[87] وتبع في هذا ابنَ عديّ[88]، ولم يزد على أن اختصر كلامه، ثمّ عَرَفَه في «المغني في الضعفاء» فلم يفرّق بينهما[89]، ثمّ بسط الكلام أكثر في «ميزان الاعتدال»، وحرّر القول فيه، وردّ قولَ ابنِ عدي، فقال: هذه أباطيل حاشى مطرِّفًا من رواياتها، وإنّما البلاء من أحمدَ بنِ داود، فكيف خفى هذا على ابن عدي، فقد كذَّبه الدارقطني.[90]

وعلى ما سبق، فما ذكره العلّامة ابن القيِّم والحافظ سبط ابن العجمي صحيح .

الحاشيتان الثامنة عشرة والتاسعة عشرة :

قال العلّامة ابن قيِّم الجوزية : (**وأبو شيخ : شيخٌ لا يُحتجُّ به،** فضلًا عن أن يُقدَّم على الثِّقات الحفَّاظ الأعلام، وإن روى عنه قتادة ويحيى بن أبي كثير. **واسمه خَيْوان** بن خالد بالخاء المعجمة، وهو مجهول).[91]

وقال الحافظ سبط ابن العجمي : (حاشية. ليس بمجهول، روى عنه جماعة، ووثَّقه ابن حبان)، (حاشية. وضَبَطَه الذهبي في «المُشْتَبِه» بالحاء المهملة، والله أعلم).[92]

الدراسة : جاء التعقُّب على كلمةَ «مجهول»، ولم ترد هذه الكلمة في المطبوع، ولم يُشِر المحقِّق إلى وجودها في إحدى النسخ، وبعد كلمة: «شيخ» لَحق وفي الهامش «مجهول» وعليها رمز «صح»، فيكون الكلام: وأبو شيخ : شيخ مجهولا لا يحتجُّ به.

وأبو شيخ هو حَيْوان — ويقال : خَيْوان – بن خالد الهُنائي الأزدي، أبو شيخ البصري.

اختلف المترجِمون له، فمنهم من ترجم له في الحاء المهملة، ومنهم من ترجم له في المعجمة، ولم يذكر الدارقطني وابن ماكولا في اسمه سوى الإهمال، وأمّا الذهبي في «المُشْتَبِه» فبعد أن ذكره بالمهملة، قال : وفيه خُلْف. وذكره أبو بكر البرديجي بالمعجمة، وقال : وقد قيل حَيْوان.[93]

وليس مجهولًا، بل هو ثقة، وثّقه ابن سعد والعجلي، وذكره ابن حبان في «الثقات»، وتبعهم على توثيقه الذهبي وابن حجر في «التقريب»، وقال في «اللسان»: تابعي كبير صدوق.[94]

فإن صحّ أن كلمة «مجهول» ثابتة في النُّسخة؛ فهي محلّ تعقُّب.

الحاشية العشرون :

قال العلّامة ابن قيِّم الجوزية : (وكان يقول : «إذا سافرتم في الخصب فأعطوا الإبل حظَّها من الأرض، وإذا سافرتم في السَّنَة، فبادروا **نِقْيَها**»).[95]

وقال الحافظ سبط ابن العجمي : (النِّقْيُ: المُخّ).[96]

الدراسة : بيّن معنى «النِّقْي»، وهو المعروف في اللغة، قال ابن الأثير: النِّقْيُ: المخُّ، يقال: نَقَيْتُ العظمَ، ونَقَوْتُهُ، وانتَقَيْتُهُ.[97] يعني استخرجت مخَّه .

خاتمة :

في ختام البحث أخلص إلى جملة من النتائج :

1 . كتب الحافظ سبط ابن العجمي هذه الحواشي على هامش نسخته، وعدد حواشيه على الجزءين الأول والثاني (20) حاشية، (13) منها على الجزء الأول، و (7) على الجزء الثاني.

2 . غالب الحواشي حديثية تتعلق بالرواة أو بدرجة الأحاديث أو معناها، وعددها (16) حاشية، وحاشيتان ذكر فيهما معنى كلمة غريبة، وحاشيتان قوّم فيهما النصّ.

3 . أضافت الحواشي قيمةً علميّةً للكتاب، حيث اشتملت على تعقّبات في مسائل خالف فيها العلّامةَ ابن القيّم أو استدراك عليه في تخريجها [رقمها: 2، 6، 8، 9، 10، 12، 13، 14، 15، 16، 18، 19]، أو زاد فيها على ما ذكره [4، 7، 11، 17]، أو تقويم للعبارة [3، 5]، وشرح للغريب [1، 20].

4 . غالب التعقّبات كان الصّواب فيها معه، ومنها ما هو محتمَل، ومنها ما كان من الناسخ.

5 . اعتذر للعلّامة ابن القيّم في المسائل التي أخطأ فيها بأنّها سبق ذهن؛ لأنّه كما بلغه ألّف الكتاب من حفظه.

وبعد، فإنّ هذه الحاشية تبرز منزلة النسخ التي تملّكها العلماء وكتبوا عليها حواشٍ، مما يلفت الأنظار إلى البحث عنها بين نسخ المخطوطات، وتجريدها ودراستها والإفادة منها؛ فإنّ من العلماء من كان مشهورًا بذلك.

كما أوصي المعتنين بتحقيق المخطوطات بالعناية بخوارج النصّ، فإنّ لها قيمةً إنْ لم تكن علمية ففي علم المخطوطات.

والله تعالى أعلم، وصلّى الله وسلّم على نبيّنا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين .

الهوامش :

[1] مقدمة التحقيق 109/1.

[2] انظر في ترجمته: لحظ الألحاظ بذيل طبقات الحفاظ (ص 308 – 315)، والضوء اللامع 138/1-145، والجواهر والدرر 296/1، ورسالة: برهان الدين إبراهيم بن محمد الحلبي وجهوده في علوم الحديث.

[3] الضوء اللامع 140/1.

[4] المرجع السابق 143/1.

[5] لحظ الألحاظ ص 314.

[6] لمزيد من وصف النسخة انظر مقدمة تحقيق زاد المعاد 107/1-109.

[7] التلقيح لفهم قارئ الصحيح عند شرح الحديثين: 2290، 3660.

[8] زاد المعاد 33/1.

[9] المخطوط 13/1 أ.

[10] غريب الحديث 417/3.

[11] زاد المعاد 123/1

[12] المخطوط 47/1 أ

[13] انظر: الثقات 328/8، وتهذيب الكمال 353/13، والميزان 333/2، والتقريب 3025.

[14] انظر: معجم الصحابة لابن قانع 205/3، والثقات 516/5، وبيان الوهم والإيهام 482/3، وميزان الاعتدال 310/4، وديوان الضعفاء والمتروكين ت4484، وتقريب التهذيب 7326.

[15] الاستيعاب 677/3.

[16] بيان الوهم والإيهام 481/3، 748/5.

[17] الميسَّر شرح مصابيح السنة 890/3.

[18] زاد المعاد 125/1

[19] المخطوط 47/1 ب

[20] وذكره أيضًا في كتابيه: التلقيح لفهم قارئ الصحيح شرح ح2739، ونور النبراس 84/9، وقال فيه: هو بضم وإسكان الثاء المثلثة وكسر الواو ثم ياء، أي: القاتل. وقال ابن الأثير: سُمِّي به لأنَّه يُثْبِت المطعون به، من الثوى: الإقامة. النهاية في غريب الحديث 230/1.

[21] زاد المعاد 140/1

[22] الأحكام الوسطى 196/4.

[23] المخطوط 51/1 أ

[24] وإسقاط أبي عامر رواية شاذة، خالف فيها عبدُ الله بن لَهيعة . وقد اختلط . غيرَه من الرواة ومنهم مفضَّلَ بنَ فضالة وهو ثقة ثبت.

[25] انظر: تهذيب الكمال 555/22، وتقريب التهذيب 5269.

[26] انظر: ترتيب معرفة الثقات للعجلي 336/2، والمعرفة والتاريخ 516/2، والجرح والتعديل 79/9، والثقات لابن حبان 506/5، 577/7، وبيان الوهم والإيهام 73/3، وتهذيب الكمال 387/30، وميزان الاعتدال 323/4، وتقريب التهذيب 7375.

[27] انظر: تهذيب الكمال 236/31، وتقريب التهذيب 7511.

[28] انظر: المعرفة والتاريخ 516/2، وتهذيب الكمال 14/34، وتقريب التهذيب 8200.

[29] انظر: تهذيب الكمال 561/12، والإصابة 140/5.

[30] زاد المعاد 155/1

[31] المخطوط 56/1 أ

[32] زاد المعاد 1/ 164

[33] ذكره في «نور النبراس على سيرة ابن سيّد الناس» 304/1، 305، وأبسط منه في «التلقيح لفهم قارئ الصحيح» عند شرح ح 2262.

[34] المخطوط 58/1 ب

[35] انظر الإصابة 610/6.

[36] انظر تقريب التهذيب 1127، 4649.

[37] سنن ابن ماجه 574/2 عند الحديث 2253 حاشية 6.

[38] الإفصاح عن معاني الصحاح 14/8.

[39] كشف المشكل من أحاديث الصحيحين 546/3.

[40] العباب الزاخر "حرف الطاء" ص 160.

[41] تاريخ الخميس في أحوال أنفس نفيس 259/1، ولعله يريد المعافى بن زكريا النهرواني (ت 390)، فإنّه مشهور بها، نسبة إلى مذهب محمد بن جرير الطبري.

[42] فتح الباري 364/4.

[43] انظر في المسألة: مشكل الآثار 296/3، وفتح الباري 363/4، وعمدة القاري 70/10، وإنسان العيون 205/1.

[44] زاد المعاد 306/1

[45] المخطوط 100/1 أ

[46] تقريب التهذيب 7321.

[47] تقريب التهذيب 3790.

[48] تقريب التهذيب 911.

[49] تقريب التهذيب 64.

[50] تقريب التهذيب 6419.

[51] الثقات 369/8.

[52] تقريب التهذيب 1498، 1680.

[53] زاد المعاد 309/1-310

[54] المخطوط 101/1 أ

[55] انظر: ميزان الاعتدال 561/4، وتهذيب التهذيب 571/4.

[56] زاد المعاد 363/1-364

[57] المخطوط 120/1 أ

[58] تقريب التهذيب 4252.

[59] زاد المعاد 392/1

[60] المخطوط 130/1 أ

[61] زاد المعاد 410/1.

[62] المخطوط 1/ 135 أ

[63] انظر: التاريخ الكبير 583/5، والثقات 388/4، وسؤالات البرقاني للدارقطني رقم 235، ومجمع الزوائد 236/2، والثقات ممن لم يقع في الكتب الستة 244/4.

[64] زاد المعاد 1/ 517

[65] المخطوط 171/1 أ

[66] انظر: تهذيب التهذيب 409/4.

[67] انظر تهذيب التهذيب 335/4.

[68] زاد المعاد 1/ 602

[69] المخطوط 200/1 أ

[70] زاد المعاد 2/ 97

[71] المخطوط 2/ 24 ب

[72] انظر: الثقات 353/5، وسؤالات البرقاني للدارقطني رقم 85، والميزان 668/3، والكاشف 5073، والتقريب 6170.

[73] انظر: الطبقات الكبير 545/7، والثقات 1/7، وسؤالات البرقاني للدارقطني رقم 85، والميزان 484/2، والكاشف 2964، والتقريب 3595.

[74] زاد المعاد 2/ 104

[75] اختصار لأبي داود والنسائي.

[76] المخطوط 2/ 27 أ

[77] التاريخ الكبير 424/4.

[78] زاد المعاد 2/ 145

[79] المخطوط 2/ 45 أ

[80] المعجم الكبير 108/18.

[81] الاستيعاب 1208/3.

[82] الدر المنثور 495/7.

[83] شرح ألفية الحديث ص 357. ورواية سُنيد أخرجها ابن عبد البر في الاستيعاب 30/1، وانظر الأقوال في تفسير الآية فيه، وفي جامع البيان 639/11. وتفسير سُنيد مفقود، وسُنيد لقب للحسين بن داود الحافظ، أبو علي المصِّيصي، مات سنة 226. انظر سير أعلام النبلاء 627/10.

[84] زاد المعاد 2/ 163

[85] المخطوط 2/ 52 ب

[86] 23/5.

[87] ص 389 ترجمة 4143 و 4145.

[88] الكامل 618/9.

[89] 304/2 ترجمة 6279.

[90] 124/4.

[91] زاد المعاد 171/2

[92] المخطوط 56/2 أ

[93] انظر: طبقات الأسماء المفردة ص 58، والمؤتلف والمختلف 753/2، والإكمال لابن ماكولا 581/2، والمشتبه ص 279.

[94] انظر: الطبقات الكبرى 155/9، والطبقات لخليفة ص 206، وترتيب معرفة الثقات 407/2، والثقات لابن حبان 192/4، وتهذيب الكمال 411/33، والكاشف 434/2، ولسان الميزان 413/2 وتقريب التهذيب 8166.

[95] زاد المعاد 524/2

[96] المخطوط 191/2 ب

[97] النهاية في غريب الحديث مادة "نقا" 111/5.

قائمة المراجع :

01- الأشبيلي، عبد الحق بن عبد الرحمن الأزدي، الأحكام الوسطى، تحقيق حمدي السلفي وصبحي السامرائي، مكتبة الرشد، الرياض-المملكة العربية السعودية، ط.1، 1416.

02- السخاوي، محمد بن عبد الرحمن، الضوء اللامع لأهل القرن التاسع، دار الجيل، بيروت-لبنان، د.ط.، 1412.

03- ابن الجوزي، عبد الرحمن بن علي، كشف المشكل من أحاديث الصحيحين، تحقيق علي البواب، دار الوطن، الرياض-المملكة العربية السعودية، ط.1، 1418.

04- ابن قانع، أبوالحسين عبد الباقي بن قانع، معجم الصحابة، تحقيق صلاح بن سالم المصراتي، دار الغرباء الأثرية، ط1، المدينة النبوية- المملكة العربية السعودية، ط.1، 1418.

05- ابن ماكولا، علي بن هبة الله بن علكان، الإكمال في رفع الارتياب عن المؤتلف والمختلف في الاسماء والكنى والأنساب، تحقيق عبد الرحمن اليماني، لبنان: محمد أمين، بيروت-لبنان، د.ط.، د.ت.

06- البخاري، محمد بن إسماعيل، التاريخ الكبير، تحقيق محمد بن صالح الدباس ومركز شذا للبحوث، الناشر المتميز، الرياض- المملكة العربية السعودية، ط.1، 1440.

07- البخاري، محمد بن إسماعيل، الجامع الصحيح، دار السلام، الرياض-المملكة العربية السعودية، ط.1، 1420.

08- البرديجي، أبو بكر أحمد بن هارون، طبقات الأسماء المفردة، تحقيق سكينة الشهابي، دار طلاس، دمشق-سوريا، ط.1، 1987م.

09- البرقاني، أبو بكر أحمد بن محمد، سؤالات البرقاني للدارقطني، تحقيق عبد الرحيم القشقري، خانه جميلي، لاهور، ط.1، 1404.

10- البستي، أبو حاتم محمد بن حبان، الثقات، دار الفكر عن ط1، دائرة المعارف العثمانية، الهند، 1395.

11- البسوي، يعقوب بن سفيان، المعرفة والتاريخ، تحقيق أكرم ضياء العمري، مؤسسة الرسالة، بيروت-لبنان، ط.2، 1401.

12- البكجري، مغلطاي بن قليج، التلويح شرح الجامع الصحيح، تحقيق دار الكمال، ضمن موسوعة صحيح البخاري، د.ب.

13- البيهقي، أبو بكر أحمد بن الحسين، السنن الكبير، تحقيق عبد الله التركي، القاهرة-مصر، ط.1، 1432.

14- الترمذي، أبو عيسى محمد بن عيسى، الجامع، دار السلام، الرياض-المملكة العربية السعودية، ط.1، 1420.

15- الترمذي، محمد بن عيسى، الشمائل المحمدية، تحقيق عبده كوشك، جائزة دبي الدولية للقرآن الكريم، دبي-الإمارات، ط.1، 1434.

16- الترمذي، محمد بن عيسى، العلل الكبير بترتيب أبي طالب القاضي، تحقيق حمزة ديب مصطفى، مكتبة الأقصى، الأردن، ط.1، 1406.

17- التوربشتي، أبو عبد الله فضل الله بن حسن: الميسر في شرح مصابيح السنة، تحقيق عبد الحميد هنداوي، ط1، مكة: نزار الباز، 1422

18- الجزري، مجد الدين المبارك بن محمد: النهاية في غريب الحديث والأثر، تحقيق طاهر أحمد الزاوي ومحمود الطناحي، تصوير المكتبة العلمية، بيروت-لبنان، د.ط.، د.ت.

19- الحاكم، أبو عبد الله محمد بن عبد الله "ابن البيّع"، المستدرك على الصحيحين، تحقيق مركز البحوث وتقنية المعلومات بدار التأصيل، دار التأصيل، القاهرة-مصر، ط.1، 1435.

20- الحلبي، برهان الدين أحمد بن محمد "سبط ابن العجمي"، التلقيح لفهم قارئ الصحيح، تحقيق دار الكمال، ضمن موسوعة صحيح البخاري الإلكترونية، دون بيانات النشر

21- الحلبي، برهان الدين أحمد بن محمد "سبط ابن العجمي"، نور النبراس على سيرة ابن سيّد النّاس، تحقيق : لجنة بإشراف نور الدين طالب، دار النوادر، دمشق-سوريا، ط.1، 1435.

22- الحلبي، علي بن برهان الدين، إنسان العيون في سيرة الأمين المأمون = السيرة الحلبية، مصطفى البابي الحلبي، مصر، ط.1، 1384.

23- الدارقطني، علي بن عمر، السنن، تحقيق شعيب الأرنؤوط وآخرون، مؤسسة الرسالة، بيروت-لبنان، ط.1، 1424.

24- الدارقطني، علي بن عمر، المؤتلف والمختلف، تحقيق موفق عبد القادر، دار الغرب، بيروت-لبنان، ط.1، 1406.

25- الدياربكري، حسين بن محمد: تاريخ الخميس في أحوال أنفس نفيس، مؤسسة شعبان للنشر والتوزيع، بيروت-لبنان، د.ت.

26- الذهبي، محمد بن أحمد بن عثمان، الكاشف في معرفة من له رواية في الكتب الستة، تحقيق : محمد عوامة وأحمد محمد نمر، شركة القبلة، جدة-المملكة العربية السعودية، ط.1، 1413.

27- الذهبي، محمد بن أحمد بن عثمان، المشتبه في الرجال وأسمائهم وأنسابهم، تحقيق علي محمد البجاوي، الدار العلمية، دلهي، ط.2، 1987م.

28- الذهبي، محمد بن أحمد بن عثمان، المغني في الضعفاء، تحقيق نور الدين عتر، إدارة إحياء التراث الإسلامي، قطر، ط.1، 1987م.

29- الذهبي، محمد بن أحمد بن عثمان، ديوان الضعفاء والمتروكين وخلق من المجهولين وثقات فيهم لين، تحقيق حماد الأنصاري، مكتبة النهضة الحديثة، مكة المكرمة-المملكة العربية السعودية، ط.1، 1393.

30- الذهبي، محمد بن أحمد بن عثمان، ميزان الاعتدال في نقد الرجال، تحقيق علي محمد البجاوي، تصوير دار الفكر، د.ت.

31- الذهبي، محمد بن أحمد، سير أعلام النبلاء، تحقيق شعيب الأرنؤوط، مؤسسة الرسالة، بيروت-لبنان، ط.1، 1408.

32- الذهلي، يحيى بن محمد بن هبيرة، الإفصاح عن معاني الصحاح، تحقيق فؤاد عبد المنعم أحمد، دار الوطن، الرياض-المملكة العربية السعودية، ط.1، 1417.

33- الرازي، أبو محمد عبد الرحمن بن أبي حاتم، الجرح والتعديل، تصوير دار الكتاب الإسلامي عن: الهند: دائرة المعارف العثمانية، د.ت.

34- الزرعي، محمد بن أبي بكر "ابن قيّم الجوزيّة"، زاد المعاد في هَدي خير العباد، تحقيق محمد عُزير شمس وآخرون، دار عالم الفوائد، مكة المكرمة-المملكة العربية السعودية، ط.1، 1439.

35- الزركشي، محمد بن بهادر، التنقيح لألفاظ الجامع الصحيح، تحقيق يحيى الحكمي، مكتبة الرشد ناشرون، الرياض-المملكة العربية السعودية، ط.1، د.ت.

36- الزهري، محمد بن سعد: الطبقات الكبير، تحقيق علي محمد عمير، الخانجي، القاهرة-مصر، ط.2، 1434.

37- السجستاني، أبو داود سليمان بن الأشعث: السنن، تحقيق محمد عوامة، ط1، مكة: دار القبلة-مؤسسة الريان-المكتبة المكية، مكة المكرمة-المملكة العربية السعودية، ط.1، 1419.

38- السجستاني، أبو داود سليمان بن الأشعث، المراسيل، تحقيق شعيب الأرنؤوط، مؤسسة الرسالة، بيروت-لبنان، ط.1، 1408.

39- السخاوي، محمد بن عبد الرحمن: الضوء اللامع لأهل القرن التاسع، تصوير دار الجيل، بيروت-لبنان، ط.1، 1992/1412م.

40- السخاوي، محمد بن عبد الرحمن، الجواهر والدرر في ترجمة شيخ الإسلام ابن حجر، تحقيق إبراهيم باجس عبد المجيد، دار ابن حزم، بيروت-لبنان، 1419.

41- السيوطي، عبد الرحمن بن أبي بكر، الدر المنثور في التفسير بالمأثور، تحقيق عبد الله التركي، هجر للطباعة والنشر والتوزيع والإعلان، القاهرة-مصر، ط.1، 1424.

42- الشيباني، الإمام أحمد بن محمد بن حنبل، المسند، تحقيق جمعية المكنز الإسلامي، دار مكنز الجزيرة، جدة-المملكة العربية السعودية، ط.1، 1428.

43- الصغاني، الحسن بن محمد، العباب الزاخر واللباب الفاخر "حرف الطاء"، تحقيق محمد حسن آل ياسين، دار الرشيد، بغداد-العراق، ط.1، 1979م.

44- الصنعاني، عبد الرزاق بن همام، المصنف، تحقيق حبيب الله الأعظمي، المكتب الإسلامي، بيروت-لبنان، ط.2، 1403.

45- الطبراني، أبو القاسم سليمان بن أحمد، المعجم الكبير، تحقيق حمدي السلفي، تصوير مكتبة ابن تيمية، القاهرة-مصر، ط.2، د.ت.

46- الطبري، أبو جعفر محمد بن جرير، جامع البيان عن تأويل آي القرآن، تحقيق عبد الله بن عبدالمحسن التركي، دار عالم الكتب، الرياض-المملكة العربية السعودية، ط.1، 1424.

47- الطحاوي، أحمد بن محمد، شرح معاني الآثار، دار الكتب العلمية، بيروت-لبنان، ط.2، 1417.

48- الطحاوي، أبو جعفر أحمد بن محمد، مشكل الآثار = بيان ما أشكل من حديث رسول الله ﷺ، تحقيق شعيب الأرناؤوط، مؤسسة الرسالة، بيروت-لبنان، ط.1، 1415.

49- الطيالسي، أبو داود سليمان بن الجارود: المسند، تحقيق محمد التركي، هجر للطباعة والنشر والتوزيع والإعلان، القاهرة-مصر، ط.1، 1419.

50- العبسي، عبد الله بن محمد بن أبي شيبة الكوفي: المصنف في الأحاديث والآثار، تحقيق محمد عوامة، دار القبلة، جدة-المملكة العربية السعودية، ط.1، 1427.

51- العجلي، أبو الحسن أحمد بن عبد الله: معرفة الثقات، ترتيب الهيثمي والسبكي، تحقيق عبد العليم البستوي، مكتبة الدار، المدينة-المملكة العربية السعودية، ط.1، 1405.

52- العراقي، أبو الفضل عبد الرحيم بن الحسين، شرح ألفية الحديث، تحقيق محمود ربيع، عالم الكتب، بيروت-لبنان، ط.2، 1408.

53- العسقلاني، أحمد بن علي بن حجر، الإصابة في تمييز الصحابة، تحقيق عبد الله التركي، هجر للطباعة والنشر والتوزيع والإعلان، القاهرة-مصر، ط.1، 1429.

54- العسقلاني، أحمد بن علي بن حجر: تقريب التهذيب، تحقيق محمد عوامة، دار ابن حزم، بيروت-لبنان، ط.3، 1420.

55- العسقلاني، أحمد بن علي بن حجر، تهذيب التهذيب، تحقيق إبراهيم الزيبق وعادل مرشد، مؤسسة الرسالة، بيروت-لبنان، ط.1، 1412.

56- العسقلاني، أحمد بن علي بن حجر: فتح الباري بشرح البخاري، مصور عن ط1، طبعة المطبعة الكبرى الميرية، بولاق-مصر، 1301.

57- العسقلاني، أحمد بن علي بن حجر: لسان الميزان، تحقيق عبد الفتاح أبو غدة، دار البشائر الإسلامية، بيروت-لبنان، ط.1، 1423.

58- العصفري، أبو عمرو خليفة بن خيّاط "شباب": الطبقات، تحقيق أكرم ضياء العمري، دار طيبة، الرياض-المملكة العربية السعودية، ط.2، 1402.

59- العيني، بدر الدين محمود بن أحمد، عمدة القاري في شرح صحيح البخاري، مطبعة البابي الحلبي، مصر، ط.1، 1392.

60- الفارسي، علي بن بلبان، الإحسان في تقريب صحيح ابن حبان، تحقيق شعيب الأرناؤوط، مؤسسة الرسالة، بيروت-لبنان، ط.1، 1408.

61- الفاسي، أبو الحسن علي بن محمد "ابن القطان": بيان الوهم والإيهام في كتاب الأحكام، تحقيق الحسين آيت 62- سعيد، دار طيبة، الرياض-المملكة العربية السعودية، ط.1، 1418.

63- القزويني، محمد بن يزيد، السنن، تحقيق جمعية المكنز الإسلامي، دار المنهاج، جدة-المملكة العربية السعودية، ط.1، 1437.

64- المزي، أبو الحجاج يوسف بن عبد الرحمن، تهذيب الكمال في أسماء الرجال، تحقيق بشار عواد، مؤسسة الرسالة، بيروت-لبنان، ط.1، 1408.

65- المصري، قاسم بن قطلوبغا الحنفي، الثقات ممن لم يقع في الكتب الستة، تحقيق حامد المحلاوي، دار الكتب العلمية، بيروت-لبنان، ط.1، 1440.

66- المكي، تقي الدين محمد بن محمد ابن فهد، لحظ الألحاظ بذيل طبقات الحفاظ، تحقيق حسام الدين القدسي، دمشق-سوريا، ط.1، 1347.

67- النسائي، أحمد بن شعيب، السنن "الصغرى"، دار السلام، الرياض-المملكة العربية السعودية، ط.1، 1420.

68- النسائي، أحمد بن شعيب، السنن الكبرى، تحقيق شعيب الأرنؤوط، مؤسسة الرسالة، بيروت-لبنان، ط.1، 1422.

69- النمري، أبو عمر يوسف بن عبد الله ابن عبد البر، الاستيعاب في معرفة الأصحاب، تحقيق عبد الله التركي، هجر للطباعة والنشر والتوزيع والإعلان، القاهرة-مصر، ط.1، 1440.

70- النيسابوري، أبو بكر محمد بن إسحاق بن خزيمة، الصحيح، تحقيق محمد مصطفى الأعظمي، المكتب الإسلامي، بيروت-لبنان، ط.2، 1412.

71- الهروي، أبو عبيد القاسم بن سلّام، غريب الحديث، تحقيق حسين محمد شرف، الهيئة العامة لشئون المطابع الأميرية، القاهرة-مصر، ط.1، 1409.

72- الهيثمي، علي بن أبي بكر، مجمع الزوائد ومنبع الفوائد، دار الكتاب العربي، بيروت-لبنان، ط.3، 1402.

73- اليعمري، محمد بن محمد "ابن سيّد الناس"، عيون الأثر في فنون المغازي والشمائل والسير، تحقيق محمد الخطراوي ومحيي الدين مستو، دار التراث ودار ابن كثير، بيروت-لبنان، ط.1، 1413.

74- الثبيتي، علي جابر، برهان الدين إبراهيم بن محمد الحلبي وجهوده في علوم الحديث، "رسالة دكتوراه"، مكة المكرمة: جامعة أم القرى، 1418 (غير منشورة).